دو فصلنامه تخصصی مؤسسه کتاب‌شناسی شیعه

11
12

کتاب شیعه

سال ششم شماره اول و دوم بهار تا زمستان ۱۳۹۴

ISSN: 2228-5679

ویژه تراجم، کتاب‌شناسی، نسخه‌پژوهی، نقد کتاب

غياث بن كلّوب البجليّ

السيّد عليرضا الحسيني

الخلاصة

الرواة الذين تصدّى علماء أهل السنّة لذكرهم في كتبهم، ليسوا سواء، بل نرى بعضهم ذُكروا في كثير من المصادر، وبطبيعة الحال، فالمعلومات حول هؤلاء الرواة، متوفّرة جدّاً. وفي المقابل نرى بعض الرواة ذكروا بندرة في المصادر، فالمعلومات عنهم قليلة.

وغياث بن كلّوب من هذه الطائفة الثانية. وبما أنّ هذا الراوي مذكور في مصادر الإمامية أيضاً، واختلفت أنظار علماء هذه الطائفة فيه، نتكلّم حوله على رأي الفريقين.

چکیده:

سخن نگارنده در این مقال، در این موضوع است که آیا غیاث بن کلّوب بجلی، شیعه است یا سنّی، نویسنده پس از مقدماتی از کتابهای هر دو گروه ونقد وبررسی آنها، کلماتی از ابوالعباس نجاشی در رجالش می‌آورد. ونتیجه می‌گیرد که او شیعه بوده است.

کلید واژه‌ها:

بجلی، غیاث بن کلّوب؛ پژوهش های رجالی؛ راویان؛ رجال نجاشی (کتاب).

Abstract

Ghiyath b. Kallub al-Bijilli

Sayyid `Ali Reza Husayni

This paper tackles the query whether Ghiyath b. Kallub was Shiite or Sunni. Based on certain indications made by Abu al-Abbas al-Najashi in his book of Rijal, it is proved that he was a Shiite dignitary.

www.noormags.ir

غياث بن كلّوب البجليّ

السيّد عليرضا الحسيني

غياث بن كلّوب في مصادر أهل السنة

أشرنا آنفاً إلى أنّ غياث بن كلّوب قليل الذِّكر في مصادر أهل السنة؛ فإنّه أوّل من تكلّم حول غياث، هذا، حسب المعلومات الموجودة، هو الدارقطني في كتابه الضعفاء والمتروكين قال: «غياث بن كلّوب، له نسخة عن مطَرِّف بن سمرة بن جندب، لا يعرف إلّا به، ويروي عن شريك»[1].

ولا يخفى أنّ هذا المقدار من الذكر في هذا الكتاب يُعَدُّ نوعَ تضعيف للرواي؛ فقد قال أبوبكر، أحمد بن محمّد بن غالب الخوارزمي البرقاني:

طالت محاورتي مع أبي منصور، إبراهيم بن الحسين بن حَمَكان، لأبي الحسن عليّ بن عمر دارقطني (عفا الله عني وعنهما) في المتروكين من أصحاب الحديث، فتقرَّر بيننا وبينه على ترك من أثبته على حروف المعجم في هذه الورقات[2].

ولأجل هذا نرى الذهبي وابن حجر حينما يذكران غياث بن كلّوب، يقولان: «غياث بن كلّوب، عن مطرِّف بن سمرة، ضعّفه الدارقطني وقال: له نسخة عن مطرِّف بن سمرة»[3].

وثاني من تكلّم حول غياث بن كلّوب ـ كراوٍ ـ هو أحمد بن الحسين بن علي البيهقي في كتابه شعب الإيمان[4]، وقال فيه: «مجهول»، وأشار إلى ذلك ابن حجر في ترجمة غياث بن كلّوب في لسان الميزان، حينما قال: «أورد له البيهقي في الشُّعَب من هذا الوجه حديث إنّ الله يبغض البيت اللَّحِم، وفيه سألت مطرِّفاً عن ذلك، فقال: الذين يغتابون الناس. قال البيهقي: غياث، هذا مجهول»[5].

وأشار عبدالله بن يوسف الزيلعيّ أيضاً إلى تضعيف البيهقي غياثاً بالجهل بقوله:

حديث آخر رواه البيهقي أيضاً: أخبرنا أبوعليّ الروزباريّ، أنا إسماعيل بن محمّد الصفّار، ثنا الحسن بن الفضل، عن المسح، ثنا غياث بن كلّوب الكوفيّ، ثنا مطرِّف بن سمرة بن جندب، عن أبيه، قال: مرّ النبيّ ﷺ على رجلين (رجل ظ) بين يدى حجّام في رمضان، وهما يغتابان رجلاً، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم. انتهى. قال: غياث مجهول[6].

وأورد جلال الدين السيوطي هذين الحديثين، مع اختلاف يسير في الدر المنثور، ونقل قول البيهقي[7].

NOORMAGS

١. الضعفاء والمتروكين المطبوع في المجموع في الضعفاء والمتروكين، ص ٣٥٣، الرقم ٤٢٨.

٢. الضعفاء المتروكين، ص ٢٦٥.

٣. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٣٨، الرقم ٦٦٧٥؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٤٢٣، الرقم ٦٥٥٩.

٤. ٣/٤٥١: ١٩٤٠، و٥/١٨٥: ٣٢٨٠، و٩/١٠٠: ٦٣١٨.

٥. راجع: لسان الميزان، ج ٤، ص ٤٢٣، الرقم ٦٥٥٩.

٦. راجع: نصب الراية، ج ٣، ص ٥٤.

٧. راجع: الدر المنثور، ج ٦، ص ٩٧. ولاحظ أيضاً اللمع في أسباب ورود الحديث، ص ٥١.

www.noormags.ir

وذكر محمد بن عليّ المناوي في فيض القدير، من طريق غياث بن كلّوب، عن مطرّف بن سمرة، عن أبيه، حديث طيّبوا أفواهكم بالسواك؛ فإنها طرق القرآن، ناقلاً قول البيهقي: «غياث، هذا مجهول»[١].

ونرى لغياث بن كلّوب حديثاً رابعاً أورده ابن عساكر في تاريخ دمشق، بسنده:

أخبرني أبوالقاسم الواسطي، أنا أبوبكر الخطيب، أنا ابوعبدالله الحسين بن محمّد بن عثمان النصيبيّ، نا القاضي الحسين بن هارون الضبّيّ، نا أبوالعباس أحمد بن محمّد بن سعيد، حدّثني الحسن بن عليّ الأشعري اللؤلؤي، حدّثني غياث بن كلّوب أبوالمثنّى، من كتابه، نا مطرّف بن سمرة بن جندب، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله، يوم غدير خم: من كنت مولاه، فعليّ مولاه، اللهمّ والِ مَنْ والاه، وعادِ مَنْ عاداه[٢]....

وآخِر ما نشير إليه أنّ ابن ماكولا قال في ذيل المسمَّيْنَ بغياث: «وغياث بن كلّوب، أبوالمثنّى، كوفيٌّ حدّث عن مطرّف بن سمرة بن جندب، روى عنه الحسن بن عليّ الأشعري»[٣].

هذا هو غياث بن كلّوب فيما بأيدينا من مصادر أهل السنة؛ متروك، قليل الحديث.

ومن المعلوم أنّه لا يمكننا بهذا المقدار، معرفة مذهب الراوي، كما لا يمكننا الإذعان بكونه ضعيفاً؛ فإنّ الظاهر من مجموع ما مرّ أنّ غياثاً كان مجهولاً غير معروف عند العامّة، ولعلّه يؤيّد هذا الاستظهارَ، روايته عن مطرّف بن سمرة بن جندب، فإنّا لم نجد له أثراً، في ما بأيدينا من المصادر، إلّا رواية غياث بن كلّوب عنه، حتّى أنّ مصادر أهل السنة لم تذكره ولم تترجم له كراوٍ مستقل، بل لم تعدَّه حتّى في رواة أبيه، سمرة بن جندب.

مصادر الإماميّة وغياث بن كلّوب

أشرنا في بداية الكلام إلى اختلاف أنظار علماء الإماميّة في غياث بن كلّوب، ونقول الآن: نطاق الاختلاف فيه، يشمل ثبوت، أو عدم ثبوت وثاقته، وقد اعترف أكثر من تكلّم حوله بكونه عاميّاً[٤].

ولابدّ لنا الآن من البحث عن منشأ هذا الاختلاف، فنقول: ترجم له النجاشيّ قائلاً: «غياث بن كلّوب بن فيهس، له كتاب. أخبرنا ابن شاذان، عن العطّار، عن الحِمْيريّ، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عنه»[٥].

وقال الشيخ الطوسيّ في ترجمته:

غياث بن كلّوب بن فيهس البجليّ، له كتاب عن إسحاق بن عمّار. أخبرنا أبوعبدالله، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، ومحمّد بن الحسن، عن سعد، عن

١. راجع: فيض القدير، ج ٤، ص ٣٧٥.
٢. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٢٠.
٣. الإكمال، ج ٦، ص ١٣١.

٤. انظر على سبيل المثال: رسائل الشهيد الثاني، ج ١، ص ١٠٧؛ معالم الدين قسم الفقه، ج ١، ص ٢١٦؛ استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، ج ٧، ص ٨٦؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ١٠، ص ٣٤؛ ج ١٤، ص ٤٩؛ مناهج الأخيار في شرح الاستبصار، ج ١، ص ١٥١؛ وص ٥٩٣؛ ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، ج ١، ص ١٣٣؛ قاموس الرجال، ج ٨، ص ٣٥٥، الرقم ٥٨٥٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٦٣٥، الرقم ٩٢٨٣.
٥. رجال النجاشي، ص ٣٠٥، الرقم ٨٣٤.

www.noormags.ir

الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلّوب بن فيهس البجليّ، عن إسحاق بن عمّار[١].

وذكره الشيخ الطوسيّ أيضاً في باب «من لم يرو»، وقال: «غياث بن كلّوب بن فيهس البجلي، روى عنه الصفّار»[٢].

هذا ماورد حول غياث بن كلّوب في الأُصول الأوليّة الرجاليّة، ولأجل هذا أورده ابن داود في رجاله هكذا: «غياث بن كلّوب بن فيهس البجلي [جش، جخ]، له كتاب. ذكره مهملاً»[٣].

وقوله: «ذكره مهملاً»، إشارة إلى عدم توثيقه أو تضعيفه في كلام النجاشي والشيخ الطوسي، كما يشير إلى عدم بيان مذهبه.

وهذا الإهمال هو منشأ قول بعضهم بكونه مجهول الحال،[٤] كما يكون منشأ الحكم بضعف رواياته في كلام بعض آخر[٥].

ولكن ليس هذا غاية ما بَلَغَنا من كلام قدماء الإماميّة، بل للشيخ الطوسي في كتاب العدّة في أُصول الفقه كلام حول غياث بن كلّوب يستفاد منه مذهبه ووثاقته؛ فإنّه قال في أواخر البحث عن خبر الواحد، في كيفية المواجهة لخبرين متعارضين:

وأمّا العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر، فهو: أن يكون الراوي معتقداً للحقّ، مستبصراً، ثقة في دينه، متحرّجاً من الكذب، غير متّهم فيما يرويه. فأمّا إذا كان مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب، وروى مع ذلك عن الأئمة عليهم السلام، نُظر فيما يرويه.

فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم مايخالفه، وجب إطراح خبره. وإن لم يكن هناك ما يوجب إطراح خبره، ويكون هناك ما يوافقه، وجب العمل به. وإن لم يكن من الفرقة المُحِقَّة خبر يوافق ذلك، ولا يخالفه، ولا يعرف لهم قول فيه، وجب أيضاً العمل به؛ لما روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إذا نزلت بكم حادثه لا تجدون حكمها فيما رووا عنّا، فانظروا إلى ماروووا عن عليّ عليه السلام، فاعملوا به». ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلّوب، ونوح بن درّاج، والسكوني، وغيرهم من العامّة عن أئمّتنا عليهم السلام، فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه[٦].

وإن أضفنا إلى ذلك كلام الشيخ في كيفية المواجهة لأخبار الفطحيّة، والواقفة، والناووسية، من قوله: «وإن كان ماروووه ليس هناك ما يخالفه، ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه، وجب أيضاً العمل به، إذا كان متحرّجاً في روايته، موثوقاً في أمانته، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد».[٧]

فحاصل هذين الكلامين، هو القول بكون غياث بن كلّوب، عامّياً متحرّجاً في روايته، موثوقاً في أمانته.

وهذا هو الذي استفاده المحقّق الخوئيّ ومضى عليه في

١. الفهرست للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٦٢.
٢. رجال الطوسي، ص ٤٣٥، الرقم ٦٢٣٣.
٣. الرجال ابن داود، ص ٢٧٠، الرقم ١١٦٣.
٤. راجع: رسائل الشهيد الثاني، ج ١، ص ١٠٧؛ معالم الدين قسم الفقه، ج ١، ص ٢١٦؛ استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، ج ٧، ص ٨٦؛ ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، ج ١، ص ١٥١.
٥. راجع: مجمع الفائدة والبرهان، ج ١١، ص ١٣٣؛ ج ١٤، ص ٤٩.
٦. العُدة في أُصول الفقه، ج ١، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.
٧. العدّة في أُصول الفقه، ص ١٥٠.

www.noormags.ir

أبحاثه الفقهية[١].

ثمّ إنّه أكّد العلّامة التستري على عامّية غياث بن كلّوب بقوله:

وجميع أخباره عن إسحاق بن عمّار، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن عليّ، أو النبيّ صلى الله عليه وآله، وتعبيره ظاهر في عامّيّته[٢].

كما أكّد ذلك بقوله الآخر: «ويشهد لعامّيّته أيضاً، عنوان الذهبي له ساكتاً عن مذهبه»[٣].

هذا، وقد تأمّل المحقّق النوريّ، في كون غياث بن كلّوب عامّيّاً في أثناء كلامه حول إسماعيل بن مسلم السكوني، محاولاً إثبات إماميّته، بقوله:

ومنها أنّ الشيخ عَدَّه مع نوح بن درّاج، وغياث بن كلّوب، في كونهم من العامّة، والمحقَّق في الأوّل، التشيُّع، فليكن السكوني في مثله، وإنّما جمعتهما القضاوة التي أورثتهما هذه الرزية، بل في عامّيّة الأخير أيضاً تأمّل[٤].

والمراد من «الأخير» في كلامه، هو غياث بن كلّوب، ونحن أيضاً نتأمّل في عاميّة غياث بن كلّوب، بل نعتقد أنّ موضوع رجال النجاشي ـ وهو أصحابنا ـ يشمل غياثاً أيضاً، وما تقدّم ممّا يدل على كونه من العامّة قاصرٌ عن إثبات ذلك، فلابدّ لنا من ذكر ما يُوهِن أُسُسَ تلك الأُمور المتقدمة، فنبتدئ بتصريح الشيخ، بكون غياث من رواة العامّة، ونقول:

إنّ تصريح الشيخ بهذا الأمر ليس معتمداً عندنا؛ لما قد ظهر لنا من خطأ الشيخ في نسبة فساد المذهب إلى بعض الرواة، كنوح بن درّاج، وإسحاق بن عمّار، وأمّا نوح بن درّاج، فقد تقدّم عدّ الشيخ إيّاه من رواة العامّة الذين عملت الطائفة بما رووه فيما إذا لم يكن من الفرقة المحِقّة خبر يوافق ذلك ولايخالفه، ولا يعرف لهم قول فيه، وهذا يعارضه ما أورده الكشي، عن ـ محمّد بن مسعود، وهو العيّاشيّ، قال:

سألت أبا جعفر حمدان بن أحمد الكوفيْ[٥]، عن نوح بن درّاج، فقال: كان من الشيعة، وكان قاضي الكوفة، فقيل له: لِمَ دخلت في أعمالهم؟

فقال: لَمْ أدخل في أعمال هؤلاء حتّى سألت أخي جميلاً يوماً، لِمَ لا تحضر المسجد؟ فقال: ليس لي إزار[٦].

ويعارضه أيضاً، تصريح النجاشي في ترجمة أيّوب بن نوح بن درّاج، بكون نوح بن درّاج صحيح الاعتقاد، كما يعارضه، ما أورده النجاشي مسنداً عن الطاطري، قال: «قال محمّد بن سُكَين[٧]: نوح بن درّاج دعاني إلى هذا الأمر[٨]». والمراد من «هذا الأمر» هو التشيُّع.

ويعارضه أيضاً قول النجاشي في ترجمة أخيه جميل بن درّاج: «وأخوه نوح بن درّاج القاضي، كان أيضاً من

١. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٦٣٥، الرقم ٩٢٨٣؛ ولاحظ أيضاً: ج ٣، ص ١٠٥، الرقم ١٢٨٣.
٢. راجع: قاموس الرجال، ج ٨، ص ٣٥٥، الرقم ٥٨٥٥.
٣. قاموس الرجال، ج ٨، ص ٣٥٥، الرقم ٥٨٥٥.
٤. خاتمة المستدرك، ج ٤، ص ١٦٨.
٥. حمدان بن أحمد، هذا، هو محمّد بن أحمد، حمدان القلانسي الذي قال فيه العيّاشي: «فقيه، ثقة، خيّر». راجع: رجال الكشي، ص ٥٣٠، الرقم ١٠١٤.
٦. راجع: رجال الكشي، ص ٢٥١، الرقم ٤٦٨.
٧. محمّد بن سكين، هو ابن عمّار النخعي الثقة. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٦، الرقم ٩٦٩.
٨. رجال النجاشي، ص ١٠٢، الرقم ٢٥٤.

www.noormags.ir

أصحابنا، وكان يُخفي أمره»[١].

وأمّا إسحاق بن عمّار، فقد وردت ترجمته في الفهرست هكذا: «إسحاق بن عمّار الساباطيّ. له أصل. وكان فطحيّاً إلّا أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه»[٢].

وإن ضممنا إلى ذلك، أنّ عمّار الساباطيّ، هو عمّار بن موسى الساباطيّ الذي كان يعتقد الشيخ الطوسي بفطحيّته، ووثاقته[٣]، فبإمكاننا أن نقول: إنّ إسحاق بن عمار، في نظر الشيخ، هو إسحاق بن عمار بن موسى الساباطيّ، وهو فطحيّ ثقة.

ولكن علّق محقِق الكتاب العلّامة السيد عبدالعزيز الطباطبائي على لفظة «الساباطيّ» هكذا: «ليس في «ر»، وحكاه بهامشها عن نسخة أُخرى»[٤].

وبما أنّ رمز «ر» إشارة إلى نسخة العلّامة المحقِق السيّد محمّد عليّ الروضاتي التي عرّفها المحقِق الطباطبائي، كأقدم النسخ التي كانت عنده وأكثرها قيمةً؛ فإنّ هذه النسخة قوبلت بيد محمّد بن إدريس الحلّيّ من نسخة عليها خطُّ المصنِّف[٥]، فيمكن أن يقال: إنّ هذا الأمر يورِث الترديد في أن يكون قيد «الساباطيّ» من قِبَل الشيخ نفسه، بل يحتمل أن أُضيف هذا القيد عبرَ الزمان، في الاستنساخات التالية تفسيراً لإسحاق بن عمّار في حاشية بعض النسخ، ثمَّ أدرج في المتن توهُّمَ كونه ساقطاً منه، وهذا النوع من التحريف في عناوين الرواة شائع، كما يحصل عليه المتّتبع الباحث.

لكنّ الظاهر أنّ للفهرست تحريرين بيد الشيخ الطوسيّ، قد أوجد الشيخ بعض التغييرات، في التحرير الثاني من هذا الكتاب، والمقارنة بين هذه الطبعة، طبعة المحقِق الطباطبائي، وبين بعض الطبعات الأُخرى، يورث الظنَّ بأنّ نسخة السيّد الروضاتي حاكية عن التحرير الأوّل، وهذا نتكلّم عنه موسَّعاً في مقالتنا المستقلّة حول إسحاق بن عمّار، بعون الله ومنّه.

إذا تبيَّن هذا، نقول: إنّ الفهرست منفردٌ في إثبات أمرين لإسحاق بن عمّار لم نجد لهما شاهداً حتّى في سائر كلمات الشيخ، وهما: كونه ساباطيّاً، وكونه فطحيّاً.

ومقتضى التتبُّع والبحث فيما بأيدينا من مصادر الإماميّة، أنّ إسحاق بن عمّار في رواتنا ليس إلّا واحداً، وهو إسحاق بن عمّار بن حيّان الصيرفي مولى بني تَغْلِب، وهو ـ كما صرّح به النجاشي ـ شيخ من أصحابنا، ثقة وإخوته يونس، ويوسف، وقيس، وإسماعيل، وهو في بيتٍ كبيرٍ من الشيعة، وابنا أخيه عليّ بن إسماعيل، وبشر بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث[٦].

وجدير بالذكر أنّ عبارة «بيت كبيرٍ من الشيعة»،

١. رجال النجاشي، ص ١٢٦، الرقم ٣٢٨. هذا وفصّلنا الكلام حول مذهب نوح بن درّاج، في مقالتنا، «نوح بن درّاج النخعي»، فللطالب أن يراجع إليها.
٢. راجع: الفهرست، للطوسي، ص ٣٩، الرقم ٥٢.
٣. راجع: الفهرست، ص ٣٣٥، الرقم ٥٢٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠١، ذيل ح ٤٣٥. ولاحظ أيضاً: رجال الكشي، ص ٣٤٥، الرقم ٦٣٩؛ رجال النجاشي، ص ٢٩٠، الرقم ٧٧٩.
٤. راجع: هامش الفهرست، ص ٣٩.
٥. راجع: مقدمة الفهرست، ص ١٠ ـ ١١.
٦. راجع: رجال النجاشي، ص ٧١، الرقم ١٦٩؛ رجال البرقي، ص ٨٣، الرقم ٧٣٤؛ وص ١١٥، الرقم ١٢٤١؛ رجال الكشي، ص ٤٠٢، الرقم ٧٥٢؛ رجال الطوسي، ص ١٦٢، الرقم ١٨٣١؛ وص ٣٣١، الرقم ٤٩٢٤.

www.noormags.ir

أوما شابهها لم ترد في كلام النجاشي، إلّافي موردين؛ أحدهما في ترجمة إسحاق بن عمّار، والآخر في ترجمة إسماعيل بن عبدالخالق بن عبدربّه[١].

هذا، وقد بسط السيّد بحر العلوم الكلام حول آل حيّان، وإسحاق بن عمّار، وإثبات وحدته، وعدم كونه فطحيّاً، في فوائده، فراجع[٢].

وممّا يوهِن الاعتماد على كلام الشيخ في عدّ غياث بن كلّوب عامّياً، مايلزم من مجموع كلماته حول كيفية المواجهة لخبرين متعارضين، وتقديم أحدهما على الآخر، في نفس كتاب العُدَّة، وهذا اللازم هو وثاقة، وصحّة مذهب من روى عنه محمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمّد ابن أبي نصر البزنطي. توضيح ذلك: إنّ كلام الشيخ في هذا الباب، يمكن أن نفرض له ـ من جهة ـ أربع مراحل:

المرحلة الأُولى: إذا لم يكن مع أحد الخبرين شيء يوجب ترجيحه على الآخر، وكانت فتيا الطائفة مختلفة، ففي هذه الصورة نظر في حال رواتهما، فما كان راويه عدلاً وجب العمل به، وتُرِك العمل بمالم يروه العدل.

والعدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر، هو ـ كما صرّح به الشيخ نفسُه ـ أن يكون الراوي معتقداً للحقّ، مستبصراً في دينه، متحرّجاً من الكذب، غير متّهم فيما يرويه[٣].

المرحلة الثانية: إذا كان أحد الراويين عامّيّاً، وهذه الصورة مفاد قول الشيخ: «فأمّا إذا كا مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب، وروى مع ذلك عن الأئمّة عليهم السلام، نظر فيما يرويه. فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه، وجب إطراح خبره[٤].

فليكن في ذُكرك عبارة «طرق الموثوق بهم»

المرحلة الثالثة: إذا كان راوى أحد الخبرين، من فرق الشيعة، كالفطحيّة والواقفة والناووسية، وإليك كلام الشيخ:

وإذا كان الراوي من فرق الشيعة، مثل الفطحية والواقفة والناووسية وغيرهم نظرُفيما يرويه، فإن كان هناك قرينة تعضده، أو خبر آخر من جهة الموثوقين بهم، وجب العمل به. وإن كان هناك خبر آخر يخالفه من طرق الموثوقين، وجب إطراح ما اختصّوا بروايته، والعملُ بما رواه الثقة[٥].

ومن المعلوم أنّ المراد من «الموثوق بهم»، و«الموثوقين بهم»، و«الثقة»، الراوي المعتقد للحقّ، المستبصر في دينه، المتحرّج من الكذب، وهذا يعني: الإماميّ الصادق صحيح المذهب، كما أنّ الظاهر من هذه المراحل الثلاث، هو التعارض بين خبرين مسندين، وهذا سيتّضح بعد بيان المرحلة الرابعة.

والمرحلة الرابعة: إذا كان أحد الخبرين مُسنَداً والآخر مُرسَلاً؛ فقد قال الشيخ:

وإذا كان أحد الراويين مُسنِداً، والآخر مُرسِلاً، نظر في حال المُرسِل، فإن كان ممّن يُعلَم أنّه لايرسل إلّاعن

١. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٧، الرقم ٥٠.
٢. راجع: رجال السيّد بحر العلوم، ج ١، ص ٢٩٠ ـ ٣٢٢.
٣. راجع: العدّة في أُصول الفقه، ج ١، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.
٤. العدة في أُصول الفقه، ج ١، ص ١٤٩.
٥. العدة في أُصول الفقه، ج ١، ص ١٥٠.

www.noormags.ir

ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي‌عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمّد بن أبي‌نصر، وغيرهم من الثقات الذين عُرفوا بأنّهم لا يروون ولا يُرسِلون إلّاعمّن يُوثَق به، وبين ما أسنده غيرهم[١].

والسؤال الذي يواجهنا حينئذٍ هو: ما هو المراد من «ثقة موثوق به»، أو «مَن يوثق به» في كلام الشيخ، في هذه المرحلة؟

ونحن نقول في الإجابة: إنّ مراد الشيخ من هاتين العبارتين يُعلَم بالرجوع إلى المراحل الثلاث المتقدّمة، وهو «الإماميّ الصادق صحيح المذهب» فإنّ الظاهر - إن لم ندّع الصراحة - وحدة المراد هنا، وما تقدّم في المرحلة الثالثة، من قوله: «الموثوقين بهم»، أو «الثقة»، وما تقدّم في المرحله الثانية، من قوله: «الموثوق بهم»، وإلّا يلزم أن يكون قد اكتفى الشيخ في هذه المرحلة، إمّا بأقلّ ما يحصل به الوثاقة فى نقل الخبر، وهو الوثوق في الأمانة، والتحرّج من الكذب، دون الاعتقاد للحقّ، والاستبصار في الدين، أو بأعمّ من هذا وما تقدّم في المرحلتين الثانية والثالثة، فيكون القدر المتيقَّن من مشايخ هؤلاء المشايخ الثلاثة، سيما إذا كان الخبر مرسلاً، إمّا عاميّين موثوقين متحرّجين من الكذب، أو مُنتَحِلين أحد فرق الشيعة الفاسدة، موثوقين متحرّجين من الكذب، وتقدّم في المرحلتين السابقتين، أنّ مسنَدات هؤلاء لاتقاوم مسندات الإماميّ الموثوق صحيح المذهب، فضلاً عن مرسلاتهم. فعليه لابدّ وأن يكون من روى عنه أحد هؤلاء المشايخ الثلاثة ثقةً صحيح المذهب. وبإمكاننا أن نعبّر عن ذلك بتعبيرٍ آخَر، ونقول: إنّ لازم ما تقدّم من عبارات الشيخ، كقاعدة عامّة، أن يكون مشايخ ابن أبي‌عمير، وصفوان بن يحيى، وابن أبي‌نصر البزنطي، ثقاةً صحيحي المذهب.

ومِن أوضح مصاديق المشايخ، من روى عنه أحد هؤلاء كتابه، أو أكثر من الرواية عنه، فإذا وجدنا من روى عنه أحدهم كتابه، أو أكثر من الرواية عنه، ويكون هذا الراوي ضعيفاً عند الشيخ نفسه، أو يراه الشيخ غير صحيح المذهب، فهذا ناقض لهذه القاعدة العامّة المستخرجة من كلامه رحمه الله.

إذا تبيَّن هذا، فنقول: إن إسحاق بن عمّار فطحيّ عند الشيخ الطوسي، كما تقدّم سابقاً، وطريق الشيخ إلى كتابه ينتهي إلى ابن أبي‌عمير[٢]. فيكون ابن أبي‌عمير الذي لابدّ وأن لا يروي، في رأي الشيخ، إلّا عن ثقة صحيح المذهب راوياً لكتاب إسحاق بن عمّار الذي يراه الشيخ فطحيّاً، كما أنّ صفوان بن يحيى يروي عن إسحاق بن عمّار في كثير من الأسناد جدّاً[٣].

وعبدالله بن بكير أيضاً يراه الشيخ فطحياً، كما صرّح به في الفهرست، وعُدّة الأُصول[٤]، وقد روى عن

١. العدة في أُصول الفقه، ج ١، ص ١٥٤.

٢. راجع: الفهرست، للطوسي، ص ٣٩، الرقم ٥٢.

٣. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٨؛ وص ٤٣٤ ـ ٤٣٧ ... .

٤. راجع: العدّة في أُصول الفقه، ج ١، ص ١٥٠؛ الفهرست، للطوسي، ص ٣٠٤، الرقم ٤٦٤.

www.noormags.ir

[عبدالله] بن بكير، صفوان بن يحيى، وابن أبي‌عمير في كثير من الأسناد[١].

وكثرة روايات ابن أبي‌عمير، وصفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمّار، وعبدالله بن بكير، بحيث لا نقدر على أن نقول: إنّ مراد الشيخ في ما تقدّم من كلماته، في كتاب العُدّة، أنّ هؤلاء المشايخ الثلاثة بَنَوا أن لا يرووا إلّا عن ثقة صحيح المذهب، فما وجدنا من روايتهم عن غير الثقات صحيحي المذهب - في موارد قليلة - ليس نقضاً لهذا البناء.

فتحصّل من جميع مامرّ: أنّ ما ادّعاه الشيخ الطوسي، في كتاب العُدّة _ من كون غياث بن كلّوب عامّياً _ لا يمكن الاعتماد عليه.

وأمّا قول العلّامة التستري في التأكيد على عامّيّة غياث: «ويشهد لعامّيّته أيضاً، عنوان الذهبي له ساكتاً عن مذهبه»[٢]، فقد أجبنا عنه بأنّ الظاهر من مجموع المعلومات الواردة في مصادر أهل السنة حول غياث بن كلّوب، كونه غير معروف عندهم.

وكذا قوله: «وجميع أخباره عن إسحاق بن عمّار، عن جعفر بن محمّد عن آبائه، عن عليّ، أو النبيّ صلى الله عليه وآله، وتعبيره ظاهر في عامّيّته»، نرى بوضوح خلافه، فقد روى [الحسن بن موسى] الخشّاب، عن غياث بن كلّوب [بن فيهس]، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي‌عبدالله عليه السلام في عددٍ من الأسناد[٣].

نعم، نسبة تعبير «جعفر» في أسناد غياث بن كلّوب، بتعبير «أبي‌عبدالله»، هي قريبة من خمس وسبعين بالمئة (٧٥٪)، وأكثر مايدلّ عليه هذا الأمر، هو اختلاطه بالعامّة، لكونه منهم.

وأمّا ما ادّعيناه من أنّ موضوع رجال النجاشي، وهو أصحابنا، يشمل غياث بن كلّوب أيضاً، فنقول: إنّه لا ريب في أنّ غرض النجاشي من تأليف فهرسته الذي اشتُهِر برجال النجاشي، وكذا غرض الشيخ في تأليف فهرسته، هو التعريف بأصحابنا المؤلّفين والمصنّفين ومالهم من الكتب والأُصول.

وهذا إمّا لدفع تعيير قوم من مخالفينا أنّه لا سلف لكم ولا مصنّف[٤]، أو لجمع كتب أصحابنا، وما صنّفوه من التصانيف، ورووه من الأُصول، وهي كانت متفرّقة قبل ذلك في فهارس شخصيّة غير شاملة لجميع، أو أكثر كتب أصحابنا[٥].

نعم، سعة اشتمال لفظة «أصحابنا» أوسع من الإماميّ صحيح المذهب، بل يندرج تحت هذا اللفظ كلّ من يعتقد بإمامة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، منصوباً

١. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢؛ وص ٣٠٨؛ وص ٤٣٢ ـ ٤٣٧؛ ج ١٤، ص ٤٢٧؛ ج ٢٢، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ و٢٨٩ ـ ٢٩٠.
٢. راجع: قاموس الرجال، ج ٨، ص ٣٥٥، الرقم ٥٨٥٥.
٣. راجع: الكافي، ج ٤، ص ٢٢، ح ١؛ وص ٨٩، ح ١١؛ ج ٦، ص ٥٢٤، ح ١؛ ج ٧، ص ١٧٣، ح ٢؛ وص ٤١٩، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٨١؛ ج ٣، ص ٢٠٠، ح ٤٦٥؛ وص ٣٢٤، ح ١٠١٠؛ وص ٣٢٩، ح ١٠٣٢؛ ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٥٩؛ ج ٧، ص ٢٢٩، ح ٧٧٧؛ ج ٦، ص ٢٣٣، ح ٥٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣، ح ١٢٢؛ وص ٤٨١، ح ١٨٦٥؛ وص ٤٨٤، ح ١٨٧٩؛ ج ٢، ص ٢٧٧، ح ٩٨٦؛ ج ٣، ص ٣٨، ح ١٣٠؛ ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٩٣٣؛ الخصال، ص ٣٢٧، ح ١٩.
٤. راجع: رجال النجاشي، مقدمة النجاشي، ص ٤.
٥. راجع: الفهرست، للطوسي، مقدمة الشيخ، ص ٢.

www.noormags.ir

من قِبَل الله تعالى، وكذا إمامة أولاده المعصومين عليهم السلام وان اختلفوا في عدد الأئمّة، مثل الفحطية، والواقفية، والناووسيّة، على فرض ثبوت هذه الفرقة؛ فقد قال الشيخ الطوسي في مقدّمة الفهرست:

وإذا ذكرت كلّ واحدٍ من المصنّفين وأصحاب الأُصول، فلابدّ من أن أُشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوَّل على روايته أولا وأُبيّن عن اعتقاده، وهل هو موافق للحقّ أم هو مخالف له؛ لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا، وأصحاب الأُصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة[1].

وقال النجاشي في ترجمة جعفر بن عبدالله رأس المذري: «وروى جعفر عن جلّة أصحابنا، مثل الحسن بن محبوب، ومحمّد بن أبي عمير، والحسن بن عليّ بن فضّال، وعبيس بن هشام، وصفوان، وابن جبلة»[2]. والحسن بن عليّ بن فضال، هو الفطحيّ الثقة الجليل[3]، كما أنّ المراد من ابن جبلة، هو عبدالله بن جبلة الفقيه الثقة الواقفي[4].

وقال الشيخ الطوسي في ترجمة إسماعيل بن محمّد بن إسماعيل المخزومي: « وقدم العراق، وسمع أصحابنا بها منه: أيّوب بن نوح، والحسن بن معاوية، ومحمّد بن الحسين، وعليّ بن الحسن بن فضّال، وأحمد أخوه»[5]. وعليّ بن الحسن بن فضّال، وأخوه أحمد كلاهما فطحيّان ثقتان[6].

ولأجل هذا نرى أنّ الشيخ يعتذر من ترجمة أحمد بن محمّد بن سعيد، ابن عقدة الزيديّ الجارودي في فهرسته، ويقول: «وإنّما ذكرناه في جملة أصحابنا؛ لكثرة رواياته عنهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم»[7].

ويقول النجاشي: «وذكره أصحابنا؛ لاختلاطه بهم، ومداخلته، إيّاهم، وعِظَم محلّه، وثقته، وأمانته»[8].

فعليه، إذا ترجم النجاشي لاحدٍ في كتابه، ولم يصرّح بفساد مذهبه، أو لم تقم قرينة قويّة على ذلك، فيشمله عموم موضوع الكتاب، وهو أصحابنا[9].

وقد رأينا أنّ النجاشي ترجم لغياث بن كلّوب، ولم يصرّح بفساد مذهبه، ولم تقم قرينة يمكن الاعتماد عليها، وهي ترمي عامّيّة غياث، بل لنا أن ندّعيَ وجود قرينة خاصّة، غير ذالك الأصل المأخوذ من موضوع الكتاب ـ في رجال النجاشي ـ تدلّ على أن غياث بن كلّوب من أصحابنا، وهذه القرينة أتى بها النجاشي في ترجمة إسحاق بن عمار؛ فإنّه قال، بعد التعريف بإسحاق، وإخوته، وابنَيْ أخيه، علي بن إسماعيل، وبشر بن إسماعيل، وبعد التعريف بطبقه إسحاق، بكونه راوياً عن أبي عبدالله، وأبي الحسن عليهما السلام، قال بعد ذلك: له كتاب نوادر، يرويه عنه عدّة من أصحابنا، أخبرنا محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى،

١. راجع: مقدمة الفهرست، ص ٣ ـ ٤.
٢. راجع: رجال النجاشي، ص ١٢٠، الرقم ٣٠٦.
٣. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤، الرقم ٧٢.
٤. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٦، الرقم ٥٦٣.
٥. راجع: الفهرست، للطوسي، ص ٣٠، الرقم ٣٥.
٦. راجع: الفهرست، للطوسي، ص ٥٨، الرقم ٧٢؛ وص ٢٧٢، الرقم ٣٩٢.
٧. راجع: الفهرست، ص ٦٨، الرقم ٨٦.
٨. راجع: رجال النجاشي، ص ٩٤، الرقم ٢٣٣.
٩. إنّما خصصنا الحكم بـ: رجال النجاشي، لِما في الفهرست من كلامٍ ليس هذا موضع ذكره.

www.noormags.ir

قال: حدّثنا سعد، عن محمّد بن الحسين، قال: حدثنا غياث بن كلّوب بن قيس[١] البجليّ، عن إسحاق به[٢].

وغياث بن كلّوب، كأحد رواة كتاب إسحاق بن عمّار، يشمله عموم عبارة «يرويه عنه عدّة من أصحابنا». والتتبُّع، والبحث في كلمات النجاشي، يُثبت ولا يعتريه الريب والشك:

١. فإنّه قال في ترجمة إسحاق بن غالب: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد، قال: حدثنا محمّد بن الحسين، وعبدالله بن محمّد بن عيسى، عن صفوان، عن إسحاق بن غالب»[٣]. وصفوان هذا، هو صفوان بن يحيى، أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث، وأعبدهم[٤].

٢. وقال في ترجمة بكر بن محمّد بن الأزدي:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرناه محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق، عن بكر بن محمّد، بكتابه.

وأخبرنا محمّد بن عليّ بن خشيش التميمي المقرئ، قال حدّثنا محمّد بن عليّ بن رحيم، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن أحمد، عن بكر بن محمّد[٥].

وأحمد بن إسحاق، في الطريق الأوّل هو أحمد بن إسحاق الاشعري، وافد القمّيّين وشيخهم، خاصّة أبي محمد عليه السلام.

وأمّا أحمد بن أحمد، في الطريق الثاني، فلم نعرفه.

٣. وقال في ترجمة بكر بن صالح الرازيّ: «له كتاب نوادر، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرناه محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا محمّد بن خالد البرقي، عن بكر به»[٦].

٤. وقال في ترجمة الحارث بن المغيرة:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا أبو عبدالله محمّد بن عليّ بن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن ثابت قال: حدّثنا محمّد بن بكر بن جناح، والحسن بن محمّد بن سماعة، جميعاً عن صفوان، عن الحارث[٧].

وصفوان هذا، هو صفوان بن يحيى[٨].

٥. وقال في ترجمة الحارث بن محمّد الأحول: «كتابه يرويه عدّة من أصحابنا، منهم: الحسن بن محبوب»، وينتهي طريقه إلى الحسن بن محبوب، عن الحارث بن محمّد، بكتابه»[٩].

والحسن بن محبوب، ثقة، يُعَدّ في الأركان الأربعة في عصره[١٠].

---

١. لفظة «قيس» محرّفة من «فيهس»، كما يُعلَم من رجال النجاشي، ص ٣٠٥، الرقم ٨٣٤، ومن الفهرست، للطوسي ص ٣٥٥، الرقم ٥٦٢.
٢. راجع: رجال النجاشي، ص ٧١، الرقم ١٦٩.
٣. رجال النجاشي، ص ٧٢، الرقم ١٧٣.
٤. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٤١، الرقم ٣٥٦؛ رجال النجاشي، ص ١٩٧، الرقم ٥٢٤.
٥. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٨، الرقم ٢٧٣.
٦. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٩، الرقم ٢٧٦.
٧. رجال النجاشي، ص ١٣٩، الرقم ٣٦١.
٨. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٣٨.
٩. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٠، الرقم ٣٦٣.
١٠. راجع: الفهرست، للطوسي، ص ١٢٢، الرقم ١٦٢.

www.noormags.ir

٦. وقال في ترجمة حمزة بن حُمران: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا»، وطريقه ينتهي إلى صفوان بن يحيى، عن حمزة بكتابه»[١].

٧. وقال في ترجمة حمزة بن يعلى الأشعريّ: «له كتاب، يروى عدّة من أصحابنا. أخبرنا أُستاذنا أبوعبدالله، محمّد بن محمّد بن النعمان، قال: حدّثنا أبوالقاسم، جعفر بن محمّد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن حمزة، بالكتاب»[٢].

والصفار هذا، هو محمّد بن الحسن الصفّار، وجه في أصحابنا القمّيّين، ثقة، عظيم القدر[٣].

٨. وقال في ترجمة حجّاج بن رفاعة: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا منهم: محمّد بن يحيى الخزّاز»[٤].

٩. وقال في ترجمة حسّان بن مهران: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا منهم: عليّ بن النعمان»[٥].

١٠. وقال في ترجمة حذيفة بن منصور الخزاعي:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا القاضي، أبوالحسين، محمّد بن عثمان، قال: حدّثنا أبوالقاسم، جعفر بن محمّد الشريف الصالح، قال: حدّثنا عبيدالله بن أحمد بن نَهيك، قال: حدّثنا ابن أبي عمير، عن حذيفة[٦].

وابن أبي عمير هذا، هو محمّد بن أبي عمير زياد بن عيسى الأزدي، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا، وعند المخالفين[٧].

١١. وقال في ترجمة حجر بن زائدة الحضرميّ: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا أبوالحسن بن الجنديّ، قال: حدّثنا ابن همّام، قال: حدّثنا عباس بن محمد بن حسين، قال: حدثنا أبي، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن حجر، بكتابه»[٨].

وابن مسكان هذا، هو عبدالله بن مسكان، ثقة عين، من فقهاء أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[٩].

١٢. وقال في ترجمة خالد بن أبي إسماعيل: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر بن بطة، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، عن صفوان، عن خالد، بكتابه»[١٠]. وصفوان هذا، هو صفوان بن يحيى[١١].

١٣. وقال في ترجمة داود بن فرقد: «له كتاب رواه عدّة من أصحابنا. أخبرنا أبوالحسن بن الجندي، قال: حدّثنا أبوعليّ بن همّام، عن عبدالله بن جعفر، قال: حدثنا محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن داود»[١٢].

---

١. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٠، الرقم ٣٦٦.
٢. رجال النجاشي، ص ١٤١، الرقم ٣٦٦.
٣. رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٨.
٤. رجال النجاشي، ص ١٤٤، الرقم ٣٧٣. ولاحظ أيضاً ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٤.
٥. رجال النجاشي، ص ١٤٧، الرقم ٣٨١، ولاحظ أيضاً ص ٢٧٤، الرقم ٧١٩.
٦. رجال النجاشي، ص ١٤٨، الرقم ٣٨٣.
٧. رجال النجاشي، ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧، ولاحظ أيضاً: الفهرست، للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨.
٨. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٨، الرقم ٣٨٤.
٩. رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩؛ رجال الكشي، ص ٣٧٥، الرقم ٧٠٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠؛ وص ٤٤٨ ـ ٤٤٩.
١٠. رجال النجاشي، ص ١٥٠، الرقم ٣٩٢.
١١. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٧٤، الرقم ٢٦٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٧٦.
١٢. راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٨، الرقم ٤١٨.

www.noormags.ir

١٤. وقال في ترجمة داود بن حصين: «له كتاب، يرويه عنه عدّة من أصحابنا. أخبرنا عليّ بن أحمد، عن محمّد بن الحسن، عن أيّوب بن نوح، عن عبّاس بن عامر، عن داود، به»[١]. وعبّاس بن عامر هو القصبانيّ الشيخ الصدوق الثقة كثير الحديث[٢].

١٥. وقال في ترجمة داود بن سليمان الحمّار: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، منهم: الحسن بن محبوب»[٣].

١٦. وقال في ترجمة ذَرِيح بن محمّد المحاربيّ:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا الحسين بن عبيدالله، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن تمام، قال: حدّثنا أبوعبدالله، أحمد بن محمّد بن المثنّى، قراءة عليه، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير البجلي، عن ذريح[٤].

وجعفر بن بشير، من زُهّاد أصحابنا، وعُبّادهم، ونُسّاكهم، وكان ثقة، كان يُلَقّب فقحة العلم[٥].

١٧. وقال في ترجمة ربِعيّ بن عبدالله: «له كتاب، رواه عنه عدّة من أصحابنا، رحمهم الله، منهم: حمّاد بن عيسى»[٦].

وحمّاد بن عيسى هو، أبومحمّد الجُهَني، ثقه في حديثه، صدوق، من فقهاء أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[٧].

١٨. وقال في ترجمة زياد بن أبي الحَلال:

له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا، قُرِئ على أبي عبدالله الحسين بن عبيدالله، وأنا أسمع، حدّثكم أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حُمَيد بن زياد، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله بن غالب، قال: حدّثنا محمّد بن الوليد، قال: حدّثنا زياد، بكتابه[٨].

والظاهر أنّ محمّد بن الوليد هذا، هو البجلي الخزّاز، ثقة، عين، نقيّ الحديث[٩].

١٩. وقال في ترجمة سعيد بن بيان: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا» ثم ذكر إلى كتابه طريقين، ينتهي كلاهما إلى عبيس بن هشام[١٠].

وعبيس بن هشام ثقة، جليل في أصحابنا، كثير الرواية[١١].

٢٠. وقال في ترجمة سعيد بن يسار: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، منهم: محمّد بن أبي حمزة»[١٢].

ومحمّد بن أبي حمزة هو الثمالي، ثقة، فاضل[١٣].

٢١. وقال في ترجمة سالم بن مُكْرَم:

له كتاب، يرويه عنه عدّة من أصحابنا. أخبرنا عليّ بن أحمد بن طاهر، أبوالحسين القمّي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد، قال: حدّثنا الحسين بن محمّد بن عامر، عن مُعَلّى بن محمّد، عن الحسن بن

١. رجال النجاشي، ص ١٥٩، الرقم ٤٢١.
٢. رجال النجاشي، ص ٢٨١، الرقم ٧٤٤.
٣. رجال النجاشي، ص ١٦٠، الرقم ٤٢٣.
٤. رجال النجاشي، ص ١٦٣، الرقم ٤٣١.
٥. رجال النجاشي، ص ١١٩، الرقم ٣٠٤.
٦. رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١.
٧. رجال النجاشي، ص ١٤٢، الرقم ٣٧٠؛ رجال الكشي، ص ٣٧٥، الرقم ٧٠٥.
٨. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧١، الرقم ٤٥١.
٩. رجال النجاشي، ص ٣٤٥، الرقم ٩٣١.
١٠. رجال النجاشي، ص ١٨٠، الرقم ٤٧٦.
١١. رجال النجاشي، ص ٢٨٠، الرقم ٧٤١.
١٢. رجال النجاشي، ص ١٨١، الرقم ٤٧٨.
١٣. راجع: رجال الكشي، ص ٢٠٣، الرقم ٣٥٧؛ وص ٤٠٦، الرقم ٧٦١.

www.noormags.ir

عليّ الوشاء، عن أبي خديجة، بكتابه[١].

والحسن بن عليّ الوشاء وجه من وجوه هذه الطائفة، وعين من عيونها[٢].

٢٢. وقال في ترجمة عبدالله بن أبي يعفور: «له كتاب، يرويه عنه عدّة من أصحابنا. منهم: ثابت بن شريح»[٣].

وثابت شريح، هو الصائغ الأنباري، ثقة[٤].

٢٣. وقال في ترجمة عبدالله بن محمّد الحجّال:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا العبّاس بن عمر بن العبّاس بن محمّد بن عبدالملك الفارسي الدهقان. قال: حدّثنا عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن (حسن) بن عليّ بن عبدالله بن المُغِيرة، قال: حدّثنا أبي، عن الحجّال، بكتابه[٥].

والحسن بن عليّ بن عبدالله بن المغيرة، من أصحابنا الكوفيين، ثقة ثقة[٦].

٢٤. وقال في ترجمة عبدالله بن محمّد الأهوازيّ:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا أبوعبدالله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى بن عبيد، عن عبدالله، بكتابه المسائل للرضا عليه‌السلام[٧].

ومحمّد بن عيسى بن عبيد، جليل في (من) أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف[٨].

٢٥. وقال في ترجمة عبيد بن الحسن:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرني أبوعبدالله بن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن الحسين، بكتاب عبيد بن الحسن، عنه[٩].

والقاسم بن محمّد بن الحسين، رغم وقوعه في عدة من الطرق، لم نعثر له على ترجمة مستقلة[١٠].

٢٦. وقال في ترجمة عبدالكريم بن عمرو الخثعمي وهو يلقّب كرّاماً:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا أبوعبدالله بن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن الحسين بن خازم، قال: حدّثنا عبيس، عن كرّام، بكتابه[١١].

وعبيس هذا، وهو عبيس بن هشام.

٢٧. وقال في ترجمة عليّ بن حسّان الواسطي: «له كتاب، يرويه، عدّة من أصحابنا. أخبرنا أبوالحسين، عليّ بن أحمد، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن، قال حدّثنا

١. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٨، الرقم ٥٠١.
٢. رجال النجاشي، ص ٣٩، الرقم ٨٠.
٣. رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٦.
٤. رجال النجاشي، ص ١١٦، الرقم ٢٩٧.
٥. رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥.
٦. رجال النجاشي، ص ٦٢، الرقم ١٤٧.
٧. رجال النجاشي، ص ٢٢٧، الرقم ٥٩٧.
٨. رجال النجاشي، ص ٣٣٣، الرقم ٨٩٦.
٩. رجال النجاشي، ص ٢٣٤، الرقم ٦١٩.
١٠. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨، الرقم ٥٤؛ وص ٥٥، الرقم ١٢٤؛ وص ١٢١، الرقم ٣٠٩؛ وص ١٣٨، الرقم ٣٥٥؛ وص ١٨٩، الرقم ٥٠٢؛ وص ٢٤٥، الرقم ٦٤٥؛ وص ٢٧٢، الرقم ٧١١؛ وص ٢٩٦، الرقم ٨٠٣؛ وص ٣١٨، الرقم ٨٧١؛ وص ٣٥٨، الرقم ٩٥٩؛ الفهرست، للطوسي، ص ٢٣١، الرقم ٣٤٩.
١١. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٥، الرقم ٦٤٥.

www.noormags.ir

محمّد بن الحسن الصفّار، قال: حدّثنا عليّ بن حسان»[١].

٢٨. وقال في ترجمة قتيبة محمّد الأعشى: «له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن سالم، قال: حدّثنا أحمد بن أبي بشر السرّاج، قال: حدّثنا قتيبة»[٢].

وأحمد بن أبي بشر السرّاج، ثقة في الحديث، واقف[٣].

٢٩. وقال في ترجمة يعقوب شعيب بن مِيثَم:

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا. أخبرنا محمّد بن عليّ القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عمير، عن يعقوب، بكتابه[٤].

وأنت ترى أنّه لم يرو في هذه الطرق الكتبَ عن صاحبيها، ومؤلّفيها من يكون عامّيّاً بل أكثر رواة الكتب إماميّون ثقات صحيحوا المذهب، غير أحمد بن أبي بشر السراج الواقفي، والقاسم بن محمّد بن الحسين الذي لم نعثر له على ترجمة.

نتيجة البحث

فعليه: غياث بن كلّوب ليس عامّيّاً، بل يشمله عموم موضوع رجال النجاشي ـ وهو أصحابنا ـ كما يشمله عموم عبارة «عدّة من أصحابنا»، في ترجمة إسحاق بن عمّار. وهو وإن لم نطمئنّ بكونه إماميّاً صحيح المذهب، لكنّ القول بذلك لا يخلو من قوّة[٥].

بقي هنا أمرٌ وهو أنّ الشيخ الطوسي قال في رجاله: «غياث بن كلّوب بن قيس البجليّ، روى عنه الصفّار»[٦].

ولكن لم يثبت رواية الصفار، عن غياث، في شيء من الأسناد والطرق. بل روى عنه في جميع الأسناد الحسن بن موسى الخشّاب، بمختلف عناوينه، والخشاب هو من مشايخ محمّد بن الحسن الصفّار، إلّا في سندين، أحدهما في ثواب الأعمال، والآخر في تهذيب الأحكام، وكِلا السندين لايخلو من غرابة؛ فقد ورد في ثواب الأعمال، رواية محمّد بن الحسن الصفّار، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن عبدالله بن جبلة، عن غياث بن كلّوب، عن إسحاق بن عمار[٧]، وتوسّط عبدالله بن جبلة الذي لم يرو في شيء من الأسناد عن غياث بن كلّوب، بل لم يجتمعا في سند واحد، بين الخشّاب، وبين شيخه غياث بن كلّوب، غريب جدّاً.

وأما التهذيب، فقد روى فيه، الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن غياث بن كلّوب، عن إسحاق بن عمّار[٨]. وهذا السند أيضاً غريب؛ لأنّه لم يثبت رواية يعقوب بن يزيد، عن غياث بن كلّوب في غير هذا السند.

١. رجال النجاشي، ص ٢٧٦، الرقم ٧٢٦.
٢. رجال النجاشي، ص ٣٧١، الرقم ٨٩٦.
٣. رجال النجاشي، ص ٧٥، الرقم ١٨١.
٤. رجال النجاشي، ص ٤٥٠، الرقم ١٢١٦.
٥. وللمزيد راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٩، الرقم ٤٢٠؛ وص ١٨٩، الرقم ٥٠٤؛ وص ١٩٣، الرقم ٥١٧؛ وص ٢١٤، الرقم ٥٥٨؛ وص ٢١٥، الرقم ٥٦١؛ وص ٢٣٧، الرقم ٦٣٠.
٦. رجال الطوسي، ص ٤٣٥، الرقم ٦٢٣٣.
٧. راجع: ثواب الأعمال، ص ٥٧، ح ١.
٨. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٧٧، ح ١٣٤٧.

www.noormags.ir